

# التوصية بتعزيز الدور الرقابي لوسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان

نايلس - غسان الكتوت- الرواد للصحافة والإعلام - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة عمل بعنوان "دور الإعلام الاجتماعي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان" لطلبة كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية.

وأفتتح الورشة إبراهيم العبد من مركز "شمس" معرّفًا بالمركز ونشاطاته وأهمية المركز وأهدافه التي تصب في تعزيز المشاركة الشبابية وزيادة الوعي وتعميق الثقافة في مجالات حقوق الإنسان، مبينًا أن هذه الورشة هي إحدى نشاطات مشروع نشر وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان بدعم وتمويل من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية.

من جهته، قال الدكتور سهيل خلف بان الإعلام الاجتماعي تندرج تحته المواقع التفاعلية وتعتبر للتدريبات جزءًا منها فهي أشبه بالصحف الإلكترونية والتفاعل فيها محدود بعكس المواقع الشهيرة التي تجعل التفاعل من الجميع مثل فيسبوك، وتويتر، وجوجل، وهذه المواقع أصبحت تفاعلية بشكل كبير بعد سهولة الوصول لها من الأجهزة الذكية كاليفون واليباد وغيرها.

وأوضح الدكتور خلف بان الإعلام اليوم أصبح له دور أساسي في نهوض الأمم وتقدّم الشعوب نحو تحقيق أهدافها، ووصل الأمر بالإعلام الحديث إلى مستوى أصبح هو الفاعل والمؤثر الأقوى في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على وجه العموم وأوجد معياراً أخلاقياً عالياً للمستوى يدخل بشكل مباشر في المبادئ الإنسانية ويشكل سلطة معرفية وأخلاقية. وبين خلف أن هناك علاقة وثيقة بين الإعلام الاجتماعي وحقوق الإنسان، وقال أن هذه العلاقة هي علاقة تفاعل وترابط وثيق بين الإعلام وحقوق الإنسان، فالإعلام في حد ذاته حق من حقوق الإنسان كما يفترض فيه من زاوية ثانية أن يقوم بدور ريادي في مجال حقوق الإنسان، خاصة في الوقت الذي تزايد فيه الاهتمام العالمي بهذه الحقوق التي يتقدمها حق الأفراد في حرية التعبير والتي تعد الأساس في الحق في الإعلام لما لها من دور في التأكيد على ذاتية الأشخاص وحفظ كرامتهم واحترام خياراتهم، فالإعلام لا يستطيع أن يقوم بأية مسؤولية من دون أن يتمتع بأهم

حقوق الإنسان وهي الحق في حرية التعبير. وقال أنه كان لتطور حقوق الإنسان في الوقت الحاضر وضرورة حمايتها والدفاع عنها وترقيتها أن تحمّل الكثير من المؤسسات ومنها مؤسسة الإعلام مسؤولية كبيرة في إشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان والتمسك بها والنضال من أجلها وحمايتها، وإذا كان الإعلام سلاحاً ذا حدين، فيقدر ما يمكن أن يسهم به في الارتقاء بالفرد

وللجموع، وينمي المثل العليا والمعاني الفاضلة في عقول الجماهير ونفوسهم، فإنه يمكن أن يلعب دوراً سلبياً من خلال بث الأفكار الهدامة للقيم، ومن خلال سياسة التعقيم التي حين تنكشف فإنها تصيب الفرد بالذهول، وهذا ما أبرزته سلسلة من البرامج الإعلامية للكثافة والنجاحة في أغلبها في بعض الدول، والتي كانت ضللة بصورة كبيرة وتعتمد على تزييف الحقائق ونشر الأكاذيب.

وقال أن البديل هو أن يكون الإعلام على قدر كبير من الموضوعية والصادقية والحياد، وأن يستغل في رفع مستوى الإنسان ودعم القيم وترسيخها، وفي مقدمتها قيم الحق والعدالة وحقوق الإنسان، كما لا يجب أن يتعاطف دور الإعلام في الكشف عن حقوق الإنسان في صورتها السلبية فقط، لأن الأمر يتطلب منه أيضاً نقل

الجوانب الإيجابية بخصوص هذه الحقوق، لأنه لا يمكن اختزال مفهوم حقوق الإنسان في مجرد الانتهاكات والتجاوزات التي بات يتعرض لها الإنسان، وإنما هي أوسع وأخصب من هذه النظرة، وما يمكن فهمه بشكل أساسي في هذا الشأن هو العمل الوقائي الذي يجب أن يقوم به الإعلام، أي ما قبل وقوع الانتهاك.

وأضاف أنه لا بد أن يسهم الإعلام مساهمة هامة وفعالة ومؤثرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية إلى جانب كشف التجاوزات والانتهاكات، وإن مساهمة الإعلام في مجال حقوق الإنسان يجب أن تتخذ بعينين أساسيين بعد الفضح الفوري للانتهاكات التي يتعرض لها حقوق الإنسان، بعد



ذلك التقنيات الحديثة، وتطوير وتكثيف البرامج التدريبية المستهدفة للإعلاميين في مجال حقوق الإنسان والوعي القانوني.

والتنسيق بين وسائل الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان لتطوير لغة إعلامية تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين القطاعات الاجتماعية المختلفة باستخدام كافة الوسائل المتاحة بما في

الوقاية من الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان. ويتعلق البعد الثاني بالتوعية، فنشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان وباعتبار الإعلام بمختلف وسائله أحد آليات حماية حقوق الإنسان وأحد أهم روافد التنمية الاجتماعية فإنه يقع عليه دور كبير في خدمة قضايا حقوق الإنسان عن طريق نشر هذه الثقافة التي تعمل على الارتقاء بمجتمع ما ينتج عن الإنسان.

وقال الدكتور خلف أن الإعلام اليوم أضحت ضرورة ملحة وسلطة رقابية فعليه على الأنظمة بدليل أن الكثير من الدول والجمعيات اكتشفت مساوئها أمام موجات الإعلام والعولمة للعلومانية، فموقع "ويكيليكس" للخصص لحماية الأشخاص الذين يكشفون الفضاخ والأسرار التي تنال من المؤسسات أو الحكومات الفاسدة، وتكشف كل الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان أينما كانت، بدأ بالعمل على نشر المعلومات، وخوض الصراعات والمعارك القضائية والسياسية ضد الحكومات والساسة وصناع القرار وغيرهم للدفاع عن المبادئ التي قام عليها.

وتطرق خلف إلى العلاقة ما بين الإعلام الاجتماعي وحقوق الإنسان، قائلا أن هناك أهمية قصوى بات يحظى بها الإعلام الاجتماعي في تسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان خاصة في مرحلة الربيع العربي وما بعدها، وإن الإعلام الاجتماعي يسمح بإتاحة المعلومات والأخبار وللعلوميات بأقل تكلفة بالنسبة للناسر أو القارئ؛ ويوفر إمكانية تكبير الشكل المعروضة به أو تقديمها في صورة أنيقة؛ وتحويلها إلى نصوص مسموعة متاحة لفاقد البصر، كما أنه يسمح بانتشار اللواد المنشورة على نطاق جغرافي واسع ويتجاوز التعقيدات التقنية والإدارية للنشر الورقي.

وفي نهاية اللقاء، أوصى المشاركون بضرورة تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بالإعلام والنشر لتتوافق مع مضامين العهود والوثائق الدولية، وإلغاء القيود المعيقة لحرية التعبير، وضمان ممارسة الإعلاميين لواجبهم بحرية من دون أي ضغوط أو انتهاك لحقوقهم أو تعذيب لحريرتهم وكفالة الضمانات المهنية التي تمكنهم من أداء رسالتهم وفي مقدمتها تسهيل الحصول على المعلومات، وضرورة تعزيز الدور الرقابي لوسائل الإعلام المختلفة لحماية حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات بما يسهم في تعزيز دور الأفراد والجماعات والمجتمع في الدفاع عنها،



## دعوة عطاء / أعمال

### بلدية قباطية

**اسم المشروع:** برنامج تطوير البلديات المرحلة الثانية / الدورة الأولى (MDPII-C1)

**اسم المشروع الفرعي:** مشروع إعادة تأهيل جزء من الشارع الرئيسي وإنشاء أرصفة المرحلة الثانية

1. حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير وإقراض البلديات - على منحة بقيمة 42.58 مليون يورو من مجموعة من الشركاء والممولين: الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، التعاون الألماني (البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الحكومة البلجيكية، الاتحاد الأوروبي، الوكالة السويسرية للتنمية واتحاد البلديات الهولندية. بالإضافة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار برنامج تطوير البلديات المرحلة الثانية / الدورة الأولى (MDPII-C1). وقد حصلت بلدية قباطية على منحة فرعية من صندوق تطوير وإقراض البلديات (المنحة للتنفيذ مشروع إعادة تأهيل جزء من الشارع الرئيسي وإنشاء أرصفة المرحلة الثانية وتزوي استعجال جزء من أموال هذه المنحة الفرعية في عمل دفعات تحت الرقم MDPHICI-0222013-01 الذي من أجله تم إصدار هذه الدعوة.
2. تدعو بلدية قباطية المقاولين المؤهلين لتقديم عطاء، مشروع إعادة تأهيل جزء من الشارع الرئيسي وإنشاء أرصفة المرحلة الثانية.
3. العطاءات ستكون عطاءات تنافسية محلية (NCB) وحسب الآليات المتبعة لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات، الشراء حسب عطاءات تنافسية محلية مفتوحة للمقاولين المؤهلين المحليين وذلك حسب وثائق العطاء.
4. متطلبات التأهيل موجودة في وثائق العطاء.
5. المقاولون المؤهلون يمكنهم الحصول على المعلومات اللازمة من بلدية قباطية / قسم الهندسة، على العنوان الإلكتروني Qabatia2005@yahoo.com، هاتف: 042511606، فاكس: 042526847. ويمكنهم الاطلاع على وثائق العطاء والحصول عليها حسب العنوان أدناه وذلك ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة مساءً من تاريخ 2014/2/4 إلى 2014/2/27.
6. نسخة كاملة من العطاءات باللغة الإنجليزية يمكن الحصول عليها للمقاولين المهتمين من خلال تقديم طلب خطي على العنوان أدناه ومقابل دفع رسم غير مسترد مقداره 150 يورو وطريقة الدفع من خلال شيك مصدق أو الدفع لحساب البلدية (354362 بنك فلسطين الجدد). نسخ العطاءات متوفرة في بلدية قباطية قسم الهندسة.
7. المشروع شامل ضريبة القيمة المضافة وعلى المقاولين تقديم أسعارهم شاملة ضريبة القيمة المضافة وإحضار خصم مصدر ساري المفعول.
8. زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي، جميع المقاولين مدعوون للمشاركة في الجولة الميدانية والاجتماع التمهيدي يوم الثلاثاء 2014/2/18 في تمام الساعة العاشرة صباحاً، حيث إن الاجتماع التمهيدي سيعقد في بلدية قباطية، وذلك بعد انتهاء الجولة الميدانية.
9. يجب أن تكون عروض أسعاركم سارية المفعول لمدة 90 يوماً من تاريخ إقبال المناقصة، وجميع العطاءات يجب أن ترفق بكفالة دخول عطاء بقيمة 13.000 يورو سارية المفعول لمدة 118 يوماً من تاريخ إقبال المناقصة.
10. العطاءات يجب أن تقدم على العنوان أدناه قبل أو بتاريخ 2014/3/5 الساعة الحادية عشر صباحاً، العطاءات الإلكترونية غير مقبولة، العطاءات المتأخرة عن موعد التسليم سيتم رفضها، سيتم فتح العطاءات بحضور المقاولين أو ممثليهم والذين يرغبون بذلك على العنوان: بلدية قباطية - الطابق الثالث - قاعة الاجتماعات الساعة الحادية عشر ظهراً بتاريخ 2014/3/5.
11. العنوان المشار إليه أعلاه هو: بلدية قباطية - الشارع الرئيسي - قسم الهندسة.

**رئيس بلدية قباطية / علي زكارنة**

بتمويل من:





الجوانب الإيجابية بخصوص هذه الحقوق، لأنه لا يمكن اختزال مفهوم حقوق الإنسان في مجرد الانتهاكات والتجاوزات التي بات يتعرض لها الإنسان، وإنما هي أوسع وأخصب من هذه النظرة، وما يمكن فهمه بشكل أساسي في هذا الشأن هو العمل الوقائي الذي يجب أن يقوم به الإعلام، أي ما قبل وقوع الانتهاك.

وأضاف أنه لا بد أن يسهم الإعلام مساهمة هامة وفعالة ومؤثرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية إلى جانب كشف التجاوزات والانتهاكات، وإن مساهمة الإعلام في مجال حقوق الإنسان يجب أن تتخذ بعينين أساسيين بعد الفضح الفوري للانتهاكات التي يتعرض لها حقوق الإنسان، بعد

الجوانب الإيجابية بخصوص هذه الحقوق، لأنه لا يمكن اختزال مفهوم حقوق الإنسان في مجرد الانتهاكات والتجاوزات التي بات يتعرض لها الإنسان، وإنما هي أوسع وأخصب من هذه النظرة، وما يمكن فهمه بشكل أساسي في هذا الشأن هو العمل الوقائي الذي يجب أن يقوم به الإعلام، أي ما قبل وقوع الانتهاك.

وأضاف أنه لا بد أن يسهم الإعلام مساهمة هامة وفعالة ومؤثرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية إلى جانب كشف التجاوزات والانتهاكات، وإن مساهمة الإعلام في مجال حقوق الإنسان يجب أن تتخذ بعينين أساسيين بعد الفضح الفوري للانتهاكات التي يتعرض لها حقوق الإنسان، بعد

الجوانب الإيجابية بخصوص هذه الحقوق، لأنه لا يمكن اختزال مفهوم حقوق الإنسان في مجرد الانتهاكات والتجاوزات التي بات يتعرض لها الإنسان، وإنما هي أوسع وأخصب من هذه النظرة، وما يمكن فهمه بشكل أساسي في هذا الشأن هو العمل الوقائي الذي يجب أن يقوم به الإعلام، أي ما قبل وقوع الانتهاك.